محاضرة أكاديمية عن موضوع المسؤولية الدولية في القانون الدولي لطلبة المرحلة الثالثة

أعداد المدرس الدكتور مهند عجب جنديل / كلية القانون /جامعة واسط

أولاً: الإطار العام للمسؤولية الدولية

تُعدّ المسؤولية الدولية من أهم النظم القانونية في القانون الدولي العام، لأنها تمثل الأداة التي تضمن احترام قواعده وتحقيق الاستقرار في العلاقات الدولية. فغياب سلطة مركزية عليا تُلزم الدول يجعل من هذا النظام بديلاً وظيفياً يحقق الردع وجبر الضرر.

وقد تطورت المسؤولية الدولية من مجرد فكرة أخلاقية إلى نظام قانوني متكامل يقوم على قواعد عرفية مدعومة باجتهادات قضائية، ثم تم تقنينها جزئياً من خلال أعمال لجنة القانون الدولي، خاصة في مشروعها بشأن مسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دولياً .

ثانياً: مفهوم المسؤولية الدولية وتحليل عناصرها

*تعريف المسؤولية الدولية هي: التزام او نظام قانوني يقع على عاتق الدولة التي ترتكب فعلاً مخالفاً للقانون الدولي، يقضي بإصلاح الضرر الناتج عن هذا الفعل.

تحليل عناصر المسؤولية الدولية ؟

١. الفعل غير المشروع دولياً يتحقق إذا: خالفت الدولة التزاماً دولياً (اتفاقياً أو عرفياً) أو انتهكت مبدأً عاماً من مبادئ القانون.

مثال تطبيقي: خرق معاهدة ثنائية (كمعاهدة تسليم المجرمين) يُعد فعلاً غير مشروع.

٢. الضرر قد يكون مادياً (تدمير ممتلكات) أو معنوياً (إهانة السيادة أو الكرامة)

٣. العلاقة السببية يجب وجود رابطة سببية بين الفعل والضرر وهي من أكثر المسائل تعقيداً في التطبيق (خاصة في القضايا البيئية).

ثالثاً: الأساس القانوني للمسؤولية الدولية

١. الأساس التقليدي: الخطأ الدولي يقوم على وجود فعل غير مشروع صادر عن الدولة وقد أكدت محكمة العدل الدولية هذا المبدأ في العديد من القضايا، أبرزها قضية مصنع شورزو، التي أرست قاعدة:

"كل إخلال بالتزام دولي يستوجب التعويض الكامل."

٢. الاتجاه الحديث: المسؤولية بدون خطأ ظهر نتيجة تطور العلاقات الدولية، خاصة في مجالات: البيئة ، والتكنولوجيا ،والطاقة النووية .

الفكرة الأساسية: قد تتحمل الدولة المسؤولية حتى عن أفعال مشروعة إذا سببت ضرراً لدولة أخرى ومن امثلتها :

- التلوث العابر للحدود
- التسرب الإشعاعي

وان هذا الاتجاه يعكس تحول المسؤولية من فكرة "الخطأ" إلى فكرة "تحمل المخاطر".

رابعاً: شروط قيام المسؤولية الدولية .

الشرط الأول: إسناد الفعل إلى الدولة يُعد الإسناد حجر الأساس في المسؤولية الدولية، ويعني: إمكانية نسبة الفعل إلى الدولة بوصفها شخص قانوني دولي.

ومن صور الإسناد:

أفعال السلطات العامة التشريعية والتنفيذية والقضائية ، أفعال الموظفين حتى لو تجاوزوا اختصاصهم

*الاتجاه الحديث يحمّل الدولة المسؤولية في الحالتين:
-أفعال أشخاص أو كيانات خاصة إذا كانوا يعملون بتوجيه أو رقابة الدولة.

الشرط الثاني: عدم مشروعية الفعل
يكون الفعل غير مشروع إذا: خالف قاعدة دولية واجبة التطبيق المهم لا يُعتد بالقانون الداخلي كمبرر لمخالفة قواعد القانون الدولي (مبدأ سمو القانون الدولي).

الشرط الثالث: تحقق الضرر
*يشترط لتحقق المسؤولية الدولية تحقق ضرر للدولة من جراء العمل غير المشروع ، وهناك أنواع من الضرر ويمكن ان تحدث من خلال :
- ضرر مادي مثل الاعتداء على الإقليم وتدمير الممتلكات .
- ضرر معنوي مثل المساس بالكرامة الوطنية وإهانة الرموز السيادية.
- ضرر مباشر يصيب الدولة ذاتها
- ضررغير مباشر: يصيب رعاياها

خامساً: تطبيقات المسؤولية على سلطات الدولة
١. المسؤولية عن أعمال السلطة التشريعية تقوم عندما تصدر الدولة قانوناً يخالف التزاماتها الدولية (فعل ايجابي) أو تمتنع عن إصدار قانون لازم لتنفيذ التزام دولي(فعل سلبي).
مثال:
مصادرة ممتلكات الأجانب دون تعويض ← مخالفة للقانون الدولي.
٢. المسؤولية عن أعمال السلطة التنفيذية وتشمل: جميع الموظفين (مدنيين وعسكريين)
أمثلة تطبيقية:
- اعتقال دبلوماسي يتمتع بالحصانة.
- رفض تسليم مجرم رغم وجود معاهدة.
*الاتجاه الحديث في الفقه الدولي يذهب الى ان الدولة مسؤولة حتى عن تجاوزات موظفيها اذا اصدروا افعال تقع خارج نطاق عملهم واختصاصهم وتسببوا باضرار للدول الاخرى او لرعاياها .

٣. المسؤولية عن أعمال السلطة القضائية تقوم في حالات:
- مخالفة القانون الدولي
- أو وقوع إنكار العدالة وصور إنكار العدالة تتمثل في :رفض النظر في الدعوى والتأخير غير المبرر ، وإصدار حكم تعسفي، وعدم تنفيذ الأحكام.
وقد تناولت قضية الباخرة اللوتس جوانب مهمة في تحديد نطاق اختصاص الدول ومسؤوليتها.

سادساً: المسؤولية عن أفعال الأفراد
القاعدة العامة:
لا تُسأل الدولة عن أفعال الأفراد
الاستثناء:تُسأل إذا أخلّت بـ:
١. واجب الوقاية (Prevention)حماية الأجانب تأمين البعثات الدبلوماسية.
٢. واجب القمع (Punishment)ملاحقة الجناة ومحاكمتهم و تنفيذ العقوبات.
*مثال واقعي:
الاعتداء على سفارة دون تدخل الدولة ← مسؤولية دولية.

سابعاً: المسؤولية أثناء الاضطرابات الداخلية

١. أثناء القتال لا مسؤولية (القوة القاهرة)
٢. خارج القتال تقوم المسؤولية إذا لم تكن هناك ضرورة عسكرية
٣. أفعال الثوار.
أ. في حالة الفشل:لا مسؤولية (مع استثناء الإهمال).
ب. في حالة النجاح: تتحمل الدولة المسؤولية لأن أفعال الثوار تُنسب إليها.

ثامناً: أنواع المسؤولية الدولية

١. مسؤولية مباشرة نتيجة فعل الدولة نفسها
٢. مسؤولية غير مباشرة تقوم عندما تتحمل دولة مسؤولية أفعال غيرها، مثل الحماية ، الانتداب ،الوصاية.

تاسعاً: آثار المسؤولية الدولية

عند قيام المسؤولية، تترتب عدة نتائج:
١. الالتزام بوقف الفعل غير المشروع
٢. الالتزام بعدم التكرار
٣. الالتزام بالتعويض

أشكال التعويض:

-التعويض العيني إعادة الحال إلى ما كان عليه
-التعويض المالي يكون من خلال الاتفاق بين الطرفين او اللجوء للتحكيم او القضاء الدولي
-الترضية (Satisfaction) عندما لايترتب على الفعل ضرر مادي ممكن اللجوء للترضية
-الاعتذار الرسمي
-الاعتراف بالخطأ.

عاشراً: التطور المعاصر للمسؤولية الدولية

شهدت المسؤولية الدولية تطورات مهمة، منها توسيع نطاقها ليشمل الأضرار البيئية ،حقوق الإنسان تعزيز دور القضاء الدولي تقنين قواعدها عبر الأمم المتحدة، فتحولت المسؤولية الدولية من مسؤولية تقليدية تتطلب وجود فعل غير مشروع وضرر وعلاقة سببية الى مسؤولية مطلقة تقوم على اساس الضرر حتى لو كان ناتج عن عمل لا يحضره القانون الدولي .

الخاتمة

لم تعد المسؤولية الدولية مجرد وسيلة لتعويض الضرر، بل أصبحت أداة لضبط سلوك الدول وآلية لتحقيق العدالة الدولية ووسيلة لحماية المصالح المشتركة للمجتمع الدولي كما أن الاتجاه الحديث يسير نحو تحميل الدول مسؤولية أوسع، حتى عن الأفعال المشروعة، متى ما ألحقت ضرراً بالغير.

أسئلة للنقاش ؟

-هل يمكن اعتبار المسؤولية الدولية وسيلة ردع فعالة في ظل غياب سلطة تنفيذية دولية؟
-ما مدى كفاية نظرية "تحمل المخاطر" في معالجة الأضرار البيئية العالمية؟
-هل يجب الاعتراف بمسؤولية دولية مباشرة للأفراد مستقبلاً؟